

معجم الإبدال اللغوي (من لسان العرب)

أ. د. ممدوح خسارة(*)

المدخل: تعريف الإبدال:

«الإبدال هو جَعْلَ حرفٍ بَدَلَ حرفٍ آخر في الكلمة الواحدة وفي موضعه منها»^(١) وهو ضربان: صرفي ولغوي^(٢). فالصرفي هو إبدال حرفٍ بآخر لضرورة صرفية طلباً للخفة وسهولة النطق كما في قولنا: (ازْدَهَرَ)، حيث أُبدلت الدال من تاء (افتعل)، إذ إن أصل الفعل (أزْهَرَ)، أو إبدال الطاء من تاء (اضْطَبِر) ليصبح (اضْطَبِر). وإذا وقع الإبدال الصرفي في حروف العلة فهو إعلال^(٣). والإبدال الصرفي مطرَّدٌ في حروفٍ ومواقعٍ بأعيانها في بعض الكلمات. أما الإبدال اللغوي فهو جَعْلَ حرفٍ بدل حرفٍ من الكلمة لغير ضرورة صوتية، وهو غير مطرَّد، كقولهم: «هَتَّنت السماءُ تَهْتِن تَهْتاناً وهَتَّلت تَهْتَل تَهْتالاً، وهُنَّ سحائبٌ هُتَّنْ وهُتَّلْ وهو فوق الهَطْل»^(٤).

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) عبد الله أمين - الاشتقاق: ٣٣١.

(٢) أبو الطيب اللغوي - الإبدال مقدمة المحقق عز الدين التنوخي ١: ٩.

(٣) الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف: ١٢٢.

(٤) ابن السكيت - القلب والإبدال.

والإبدال نوعٌ من الاشتقاق؛ ولذا سُمِّيَ بالاشتقاق الأكبر أو الكبير^(٥). وهذا الإبدال اللغوي هو محتوى معجمنا هذا، وهو مرادنا عند إطلاق كلمة الإبدال. عني اللغويون القدماء بهذه الظاهرة القديمة التي سُمِّيت: أيضاً الإبتاع والقلب، والمعاقبة، والتعاقب، والمضارعة، والمناظرة أي المماثلة. ومن المصادر المهمة في هذا الموضوع كتاب ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) الذي سماه (القلب والإبدال) وجعلهما بمعنى واحد، وكتاب الرّجّاجي (ت ٣٤٠هـ) (الإبدال والمعاقبة والنظائر)^(٦)، وكتاب (تعاقب العربية)^(٧) لابن جني (ت ٣٩٥هـ)، الذي تعرّض له أيضاً في كتابه (الخصائص) في (باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر)^(٨).

كما عني بها من المعاصرين الأستاذ المجمع عزي الدين التنوخي الذي حقّق (كتاب الإبدال) لأبي الطيب اللغوي المتوفى (٣٥١هـ). وأكمله باستدراك النقص الذي وقع في مخطوطة الكتاب لخرمٍ أفقدها مبدلات حرف الهمزة وبعض مبدلات حرف الباء، وسماه (إكمال الإبدال)^(٩). وكذا الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) وسماه الاشتقاق الأكبر. وكان أحمد فارس الشدياق قد ألّف (سرّ الليال في القلب والإبدال).

أولاً: أنواع الإبدال اللغوي:

للإبدال اللغوي عدة أنواع أشارت إليها بعض المعاجم نصّاً، وهذه الأنواع هي:

- (٥) د. صبحي الصالح - دراسات في فقه اللغة ٢: ٢١٢.
- (٦) أبو الطيب اللغوي - الإبدال - مقدمة المحقق عز الدين التنوخي: ٦.
- (٧) المصدر السابق نفسه.
- (٨) ابن جني - الخصائص ٢: ٨٤.
- (٩) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال: ٥٤٣-٥٨٦ (إكمال الإبدال).

(١) الإبدال اللّهجيّ: ونعني به اختلاف نطق الكلمة بين قبيلة وأخرى من قبائل العرب. وهو ما كان يعبر عنه القدماء بقولهم (لغة). ذلك أن ما نسّميه اليوم لغةً كانوا يسمّونه (اللسان)؛ من ذلك ما جاء في لسان العرب: «مَخَنَ الأديمَ والسَّوطَ: ذَكَهُ وَمَرَنَهُ، والحاء فيه [أَي مَحَنَ] لُغَةً»^(١٠). وكان بعض اللغويين القدماء أخرج اختلاف اللهجات من الإبدال؛ قال ابن سيدة (٤٥٨ هـ): «ومما هو عند قطرب» لغةٌ وليس بمضارعة وإبدال قولهم «سَغَسَغْتُ وصَغَصَغْتُ، وأسغى وأصغى... وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١ هـ) يحمل كل ذلك على المضارعة والقلب»^(١١). وقال أيضاً: «ليس الألف في الأرقان مبدلةً من الياء في اليرقان، ولكنهما لغتان»^(١٢). إلا أن كتب الإبدال عدّت اللغات المتعددة في الكلمة إبدالاً، بدليل ما جاء في لسان العرب حول (عدوفاً وعدوفاً): «تقول ربعة هذا الحرف بالذال، وسائر العرب بالبدال»^(١٣). ومع أن اللسان نصّ على أن هاتين الكلمتين لغتان [لهجتان]، فقد عدّهما أبو الطيب اللغوي إبدالاً حيث قال: «ما ذاق عدوفاً وما ذاق عدوفاً: أي ما ذاق شيئاً»^(١٤) وكذا الأرقان واليرقان عند التنوخي^(١٥).

٢- الإبدال الدلاليّ: وهو الإبدال المقصود لتنويع المعنى، وبخلاف ما ذهب إليه بعض القدماء من أنه ليس للإبدال غرضٌ دلاليّ، فنحن نذهب إلى

(١٠) ابن منظور - لسان العرب: مخن.

(١١) أبو الطيب اللغوي - الإبدال - مقدمة المحقق: ١٥ (ولم يرد النقل بنصّه تماماً في المخصص ولا المحكم).

(١٢) المصدر السابق نفسه.

(١٣) ابن منظور - لسان العرب: عدف.

(١٤) أبو الطيب اللغوي - الإبدال: ٣٥٣.

(١٥) المصدر السابق - إكمال الإبدال لعز الدين التنوخي: ٥٧٢.

أنه ذو غرض دلاليٍّ أحياناً، قصدتُ إليه العرب في كلامها. ومن ذلك:

- أوْماً: أشار بالعين أو الحاجب، وأوْباً: أشار باليد.

- أَصْمَى: رمى فأصاب، وأنْمَى: رمى ولم يُصِب.

- خَبَطَ: ضَرَبَ باليد، ولَبَطَ: ضرب بالرجل.

- أَزَمَ: ضَمَّ فمه عن الطعام، وَكَزَمَ: ضَمَّه عن الكلام.

- خَضَمَ: أكل ما هو رَطْب، وَقَضَمَ: أكل ما هو يابس^(١٦).

٣- إبدال التخفيف: ومن هذا النوع قولهم (أَوْماً وأَوْمَى). جاء في

لسان العرب: «قد يُخَفَّفُ سأل على البدل فيقولون: سأل»^(١٧)، وجاء في

كتب القراءات: «وقرأ نافع وابن عامر: (سأل) غير مهموز»^(١٨) وذلك في

قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعْ﴾ [المعارج: ١].

٤- عيوب النطق واللُّغَة: وردت أحرف مُبَدَّلة، شكَّ اللغويون في

كونها لغة أم لثغة؛ قال الثعالبي: «وأنا أستظرف قول الليث عن الخليل:

الدُّعاق كالزُّعاق، سمعنا ذلك من عربي، وما ندري ألغة أم لثغة؟»^(١٩). ومنه

عند التنوخي «الرَّاية والغاية... وتَسْرِبَلُ الدَّرَعُ وتَسْغُبَلُ»^(٢٠). ولا يبعد عندي

أن يكون من ذلك قولهم: «ضَرَبَ به الأرضَ وَضَنَبَ»^(٢١).

٥- إبدال التصحيف: قد يقع الإبدال أحياناً نتيجة تصحيف، جاء في

لسان العرب: «تَزَلَّعَتْ رجله: تشقَّقت بالعين غير معجمة، ومن قال: تَزَلَّعَتْ

(١٦) ينظر كل منها في مدخله في لسان العرب.

(١٧) ابن منظور - لسان العرب: سأل.

(١٨) أبو عمرو الداني - التيسير في القراءات السبع: ٢١٤.

(١٩) الثعالبي - فقه اللغة: ١٢١.

(٢٠) أبو الطيب اللغوي - الإبدال - مقدمة المحقق: ٣٠.

(٢١) ابن منظور - لسان العرب: ضَنَب.

بالغين فقد صَحَّف»^(٢٢)، ولكن ليس ثمة اتفاق دائماً على ما هو مصحَّف، إذ جاء في تاج العروس عنهما: «وأما الصاغاني فأوردهما عن ابن عبَّاد وسلَّم، ولم يقل: إنه تصحيف»^(٢٣). ولا يبعد عندي أن يكون من إبدال التصحيف (بصَّص الجَرْوُ وَيَصَّص، أو بَصَّص الجَرْو وَيَصَّص) التي وردت في لسان العرب، ولا تفسير لها إلا الإبدال أو التصحيف. ويلحق بالتصحيف الأغلط الطباعية التي قد تقع أحياناً.

٦- إبدال الإتياع: وردت كلماتٌ على أنها من الإبدال، ولا تعدو أن تكون ضرباً من الإتياع نحو (شَدَّر مَدَّر)^(٢٤)، وهو ما نصَّ عليه لسان العرب بقوله: «تفرقتُ إبله شَدَّر مَدَّر، إذا تفرقت في كل وجه، ومَدَّر إتياع»^(٢٥). والإتياع اللفظي - لا النحوي - إعتابُ لفظٍ ثانٍ مخالفٍ لسابقه في حرفٍ من حروفه، الغرضُ منه توكيد اللفظ الأول، ولا يستعمل اللفظ الثاني مفرداً، ومن ذلك قولهم: حَسَنٌ بَسَنٌ وضئيلٌ بئيلٌ. وهو كما قال عنه أعرابي: «شيءٌ نَدَّ به كلامنا»^(٢٦) أي نُثِّبته كما يُثبَّت الود بيت الشعر. وقد أخرج د. صبحي الصالح من باب الإبدال اللغوي وتابعناه على ذلك.

ثانياً: الغرض من تصنيف هذا المعجم:

توخَّيت من صنعة هذا المعجم (*) عدة أغراض:

١- الإفادة من هذه الظاهرة اللغوية المهمة في توليد كلمات جديدة،

(٢٢) ابن منظور - لسان العرب: زلع.

(٢٣) الزبيدي - تاج العروس: زلع.

(٢٤) ابن السكيت - القلب والإبدال: ٤.

(٢٥) ابن منظور - لسان العرب: مَدَّر.

(٢٦) د. صبحي الصالح - دراسات في فقه اللغة: ٢٢٩.

(*) سيصدر هذا المعجم عن مجمع اللغة العربية بدمشق قريباً.

وفي وضع المصطلحات العلمية المستجدة. لقد رميت إلى تفعيل هذه الخاصية اللغوية وتوظيفها بما يفيد تطوير العربية وجعلها مواكبة للعصر، دون الاكتفاء بها معلومة لغوية نظرية نحفظها وتناقلها لمجرد التعامل والزُّهو بخصائص لغتنا ومزاياها، ودون أن يكون وراء ذلك مطلبٌ مفيد وعائدٌ نافع، وألاً نقع في الخطأ الذي وقع فيه أسلافنا من العلماء العرب عندما لم يحوّلوا اكتشافاتهم العلمية في الفيزياء والبصريات مثلاً إلى تقانة، أي لم يستثمروا تطبيقاتها العملية في اختراعات وصناعات تخدم البشرية.

لقد أُلّفَت كتب وبحوث كثيرة في ظاهرة الإبدال اللغوي مشيدةً بها خاصيةً لغوية، ولكنَّ قلةً هم الذين استثمروا وفعلوا هذه الظاهرة الاشتقاقية العظيمة في لغتنا لتطويرها وزيادة ثروتها اللفظية والدلالية، منهم الأستاذ عبد الله أمين الذي أفاد من إبدال الراء والنون في كلمتي (عُمْرة وُعْمنة) بأن تستعمل (العمرة) لنوع من مواد التجميل المسحوقة و(عُمنة) للمادة نفسها ولكن من المراهم^(٢٧). ومنهم مترجمو معجم (كليرفيل) الطبي الذين استثمروا الإبدال بين الدال والتاء، بإطلاق (التخدير) على نوع من التّفْتِير وتغييب الإحساس، و(التختير) لنوع آخر منه بحسب الشدّة أو الشمول^(٢٨)، كما استثمروه المجمعِي مصطفى الشهابي في المصطلحات الزراعية للتفريق بين نوعين من تخطيط الحدود بين الأرضين، فوضع (التأريث) لنوع من التحديد و(التأريف) لنوع آخر^(٢٩) منه.

(٢٧) عبد الله أمين - الاشتقاق: ٣٧٠.

(٢٨) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال - مقدمة المحقّق ١: ٤٢.

(٢٩) مصطفى الشهابي - ملاحظات على معجم الألفاظ الزراعية - مجلة مجمع دمشق

لم يصدر حتى الآن قرار لغوي من المجامع باعتماد هذه الظاهرة طريقة توليد لغوي لما يستجد من كلم ومصطلحات. وعلى أن لجنة اللغة العربية وعلومها في مجمع اللغة العربية بدمشق أفادت من هذه الظاهرة في تجويز فعلين ومشتقاتهما شاعا في العربية المعاصرة وهما (طَبَّ) و(شَفَطَ).

أ- طَبَّ ومَطَّبٌ ومَطَّبَات: ظهرت دلالة جديدة لفعل (طَبَّ) في العربية المعاصرة في مثل قولهم (طَبَّ في الحفرة) بمعنى هوى وسقط، وظهر من مشتقاته (مَطَّبٌ) بمعنى محدَّب في الطريق يُلزم تخفيف سرعة السيارة، و(مَطَّبَات جويّة) بمعنى أمكنة هُويّ الطائرة عن مستوى مسارها قليلاً بسبب أحوال جوية. ومن المعروف أن الدلالات المعجمية للفعل (طَبَّ) هي مَهَرَ وَحَدَّقَ، وترفَّقَ وتَلَطَّفَ، وداوى وعالج، وأصلح وأحکم، وخرزَ القربة ونحوها، وليس له الدلالة المحدثة الشائعة. وبإعمال ظاهرة الإبدال في هذا الفعل استطعنا تسويغ قبول هذه الدلالة الجديدة، ذلك أنّ لدينا في العربية فعل (كَبَّ) الذي تحمل دلالاته المعجمية الأصلية معاني (هوى وسقط، والهويّ والسقوط)، وبإبدال الكاف طاءً وصلنا إلى الدلالة الجديدة بيسر، فيصبح معنى (طَبَّ في الحفرة: هوى وسقط فيها). ويصبح معنى (المطب الجوي) هو مكان هوي الطائرة عن مستوى مسارها قليلاً. وقوى ذلك لدينا أن الكاف أبدلت طاء في العربية في قولهم: (اسبَكَرَّ الرجلُ واسبَطَرَ: اضطجع)^(٣٠)، وفي قولهم «يطردهم طرداً ويكردهم كَرْداً»^(٣١).

ب- شَفَطَ وشَفَاط: شاعت دلالة هذا الفعل بمعنى امتصَّ الماء أو الهواء أو الغبار أو الغاز وجذبها بقوة، كما شاع استعمال كلمة (شَفَاط) اسم

(٣٠) ابن منظور - لسان العرب: سبكر، سبكر.

(٣١) المصدر نفسه: كَرَد.

آلة منه للدلالة على جهاز يرتكّب في بعض الأمكنة للقيام بذلك العمل. ولم يرد هذا الفعل في المعاجم العربية القديمة. وقد أعملنا ظاهرة الإبدال في فعل قريب الدلالة منه، وهو الفعل (شَفَّ) فأبدلنا بالفاء الثانية منه طاءً، مما أدّى بنا إلى الفعل (شَفَطَ)، وهو غير بعيد الدلالة عن فعل (شَفَّ)؛ جاء في لسان العرب «شَفَّ الماءَ يشْفُهُ شَفًّا واشتَفَّهُ وتشافَّهُ: تقصَّى شُرْبَهُ، وتشافَفْتُ ما في الإناء إذا شربتَ جميع ما فيه ولم تُسَيِّر»^(٣٢). وجاء في المعجم الوسيط: «شَفَّ الهواءُ الماءَ: ذهبَ ببعضه»^(٣٣)، ويلاحظ أن الدلالة المعجمية للفعل (شَفَّ) تقترب من دلالة الفعل المولّد (شَفَطَ)، ويشتركان في أن كليهما يدل على إذهاب الماء أو أكثره، ويفترقان في أن الدلالة المعاصرة تزيد دلالة إذهاب الهواء وما قد يكون فيه من غبار أو غازات، وهي دلالة تنوعيّة على دلالة الفعل الأصلية، ومن أغراض الإبدال اللغوي الدلالة على الفروق النوعيّة بين المبدل والمبدل منه كما قدّمنا. وقد ورد الإبدال بين الطاء وغيرها في العربية لتنوع الدلالة، ولعلّ أقربها إلى ما نحن فيه ما جاء في المعجم الوسيط: «نَحَّ: تردّد صوتُه في جوفه. ونحط: تردّد صوت بكائه في صدره»^(٣٤)، ومثله وبعبارة مشابهة في لسان العرب^(٣٥). ومن إبدال الفاء طاءً قول العرب: أفرَّ الله يده وأطرّها، أي قطعها، ومجيء (قَطَّ وقطف) بمعنى القطع كما في اللسان، وإن غلب القَطُّ للقطع عامّة، والقطف لقطع الثمار خاصة.

ومما يجدر ذكره أن معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد

(٣٢) ابن منظور - لسان العرب: شغف.

(٣٣) مجمع القاهرة - المعجم الوسيط: شغف.

(٣٤) المصدر السابق: نحح، نحط.

(٣٥) ابن منظور - لسان العرب: قطف، قطف.

مختار عمر وفريقه قد أورد الفعلين بدالتيهما المعاصرتين ولكن دون تعليل كما فعلت لجنة اللغة العربية في مجمع دمشق.

وغني عن البيان أنني لا أدعو إلى أن نترك ما هو مألوف من الكلم وأن نستبدل به ما ليس مألوفاً منه، فأنا لا أدعو مثلاً إلى استبدال (اهْتَقَعَ لُونُهُ) بـ (امْتَقَعَ لُونُهُ)، ولا أن نهجر (وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ) إلى (وَكَعَ عَلَى الْأَرْضِ)، بل أدعو إلى استثمار هذه الظاهرة الاشتقاقية الأصلية في لغتنا لتوليد كلمات عربية جديدة مما شاع في العربية المعاصرة من ألفاظ عربية البناء والأصوات لدلالات مستجدة، كما مثَّلت.

إنني أؤكد ضرورة استثمار هذه الظاهرة في التنويعات الدلالية الممكنة على المعنى الأصلي، ولا سيما في ميدان المصطلحات العلمية، وعلى سبيل المثال: ورد الإبدال في الأفعال: (قسا وجسا وعسا) بمعنى صُلْب، وأرى أنه يمكن تخصيص كل صورة إبدالية منها لدلالة تنويعية، كأن يقال (مَعْدَن قَاسٍ) لما هو صُلْب منه، و(لَفْظٌ جَاسٍ) لما فيه خشونة وغلظ، و(مَاءٌ عَاسٍ) لما فيه ثَقَل على الهضم. كما ورد الإبدال في الأفعال: (زَحَل وزَحَنَ وزَحَكَ)، ألا يمكن تخصيص الفعل (زحل) - مثلاً - للانزلاق القليل الطفيف، و(زَحَن) للانزلاق الكبير، و(زحك) للانزياح الضعيف لوجود مقاومة له، إذا دعت إلى ذلك ضرورة اصطلاحية علمية. وبهذا نكون قد تابعنا سُنَّة العرب في الإبدال بغرض تنويع المعنى الواحد عندما قالت: «أَوْمَأْتُ بِالْحَاجِبِينَ وَالْعَيْنِينَ وَأَوْبَأْتُ بِالْيَدِينَ وَالثُوبَ»^(٣٦). وعندما قالت: «خَضَمَ إِذَا أَكَلَ الرُّطْبَ، وَقَضَمَ إِذَا أَكَلَ الْيَابِسَ»، أو «الْحَضْمُ: الْأَكْلُ بِأَقْصَى الْأَضْرَاسِ، وَالْقَضْمُ بِأَدْنَاهَا»^(٣٧).

(٣٦) ابن منظور - لسان العرب: ومأ.

(٣٧) المصدر السابق: قضم، خضم.

وما نقوله في استثمار هذه الظاهرة الاشتقاقية في العربية، ينطبق أيضاً على ظاهرتي القلب والإلحاق اللتين قد نفصل القول فيهما قابلاً.

٢- تقديم مرجع سهل المأخذ قريب المتناول في الإبدال:

قدّمنا أنه صُنِّفَتْ عدة كتب في الإبدال. ولكننا لاحظنا أن منهجية تلك الكتب في التصنيف والعرض لا تخلو من صعوبة وعُسْر، فلكي تعرف إبدال الضاد والذال في فِعْلِي (نبض ونبذ) عليك أن تستعرض كل أبواب كتاب ابن السكيت إذ ليس فيه - بحسب ما بين أيدينا - باب الضاد والذال. أما في كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي فسوف تجد مطلبك في باب (إبدال الذال والضاد)^(٣٨)، ولن تجده في باب الضاد والذال، لأن أبا الطيب يصنّف الإبدال بحسب الحرف الأسبق ألفبائياً في الكلمتين المبدلتين، ويكتفي بذكرهما في موضع واحد. ومعنى هذا أن عليك أن تعرف مسبقاً أن في الكلمتين إبدالاً، لتبحث عنهما في باب الحرف الأسبق فيهما، أو أن تراجع الكتاب كلّ لتعثر على مطلبك. وبذلك تضيع أهمُّ فائدة من أي كتاب مرجعي وهي سهولة الوصول إلى المطلب أو المعلومة.

أمّا في معجمنا فيكفي أن نفتح على باب أي حرف من حروف الهجاء لتجد كل حالات الإبدال التي وردت فيه، ففي باب (الإبدال من الجيم) مثلاً، سوف تجد كلّ الأحرف التي أبدلت من الجيم في موضع واحد، والعكس صحيح فأنت واجدٌ تحت كل حرف الكلمات التي أبدل فيها ذلك الحرف جيماً. وإذا لم تجد إلى جانب حرفٍ كلمةً بل فراغاً فهذا يعني أنه لم يرد في لسان العرب إبدال بين هذين الحرفين. ففي باب الإبدال من الشين سوف تجد أن هذا الحرف أبدل سيناً في خمسة وثلاثين فعلاً، على حين لم

(٣٨) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ١٦: ٢.

يبدل همزةً ولا ياء ولا ذالاً ولا ظاءً ولا غيناً ولا واواً ولا ياء، سواء أكنت تعرف أن ثمة إبدالاً لهذا الحرف مع غيره أم لا. وقد اقتضانا منهجنا هذا في التصنيف أن نذكر الكلمة التي وقع فيها إبدالٌ في أكثر من موضع، فإبدال الراء دالاً في فعل (رتق) ليصبح (دنتق) سوف تجده في بابي الراء والبدال. أما نحو همز ولمز وغمز فسوف تجدها في ثلاثة أبواب، وقد يذكر الفعل في خمسة أبواب كما في الأفعال: (مرت، مرث، مرد، مرد، مرس) بمعنى نفع وذلك. وهذا مألوف في المعاجم - فعلى سبيل المثال كرر المكنز الكبير كلاً من الأفعال (تجهّم، عبس، قطب) في موضعين هما بابا التجهم والعبوس^(٣٩)، وكرر الفعل (عصب) في ثلاثة مواضع في أبواب (البسط - القحط - الحبس والإمساك)^(٤٠).

وقد رتبنا إبدالات الحرف الواحد ترتيباً ألفبائياً، سواء أوقع الحرف المبدل أولاً أو وسطاً أو آخراً، ففي باب الإبدال من الفاء كتبنا:

أ: أخطف الرميّة وأخطأ

- كثفت لحيته وكثأت

ب: اخرنفق الكاذب واخرنبق: انقمع.

- افتززت الخصم وابتززت: غلبته.

- رفع الحجر وربع.

- زفنت الناقة حالبها وزبنت: دفعته برجلها.

- شطف المسافر وشطب: تباعد.

- ضفر الجواد وضبر: صوت.

(٣٩) د. أحمد مختار عمر وفريقه - المكنز الكبير - الفقرتان: ٤٠٣، ٦٩٧.

(٤٠) المصدر السابق: الفقرات: ١٦٥-٤٠١، ٩٤٠.

- فَزَّتْكَ البَيْعَ وبرتكَ: أفسده.
- فرزَ الشيءُ وبرزَ: ظهر.
- قحف المريضُ وقحب.
- كفحَ الفرسَ وكبح: أوقفها بسرعة.

ج...
...ذ...
...ط...
...

غ... [أي لم يقع إبدال بين الفاء وهذه الأحرف].

٣- استدراك بعض ما فات كتب الإبدال:

لا ندَّعي أن معجمنا هذا قد أحاط بكل صور الإبدال في العربية أو استوفاهما. ولكن عند مقابلة ومقارنة صور الإبدال في عينة عشوائية بين أحرف من معجمنا، وأحرف من كتاب ابن السكيت (القلب والإبدال) ومؤلف أبي الطيب اللغوي (كتاب الإبدال)، وجدنا أن ما ورد عندنا من الأفعال المبدلة أكثر ممَّا ورد في نظيريه منهُما وهاكم الدليل:

• إبدال السين والثاء

- ورد عند ابن السكيت فعل واحد هو ساختَ رجله في الأرض وثاقت.
- ورد عند أبي الطيب ثلاثة أفعال هي: ساخ وثاخ، مرسَ ومرث، وطس ووطث^(٤١).
- وهي عندنا ثمانية أفعال: ازبسَ وازبتت، وأسجمت السحابة وأثجمت، ساختَ رجله وثاقت، سار الرجلُ وثار، كسح الأرضَ وكثح، لطس بالعصا ولطث، مرسَ ومرث، وطس الشوكَ ووطث.

(٤١) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ١: ١٧٠-١٧٢.

• إبدال الفاء والشين:

- لم يرد عند ابن السكيت أي فعل مبدل فيهما بحسب النسخة التي بين أيدينا.
- وَرَدَ عند أبي الطيب ثلاثة أفعال هي: فدخ وشدخ، فطأ وشطأ، جَرَفَ وجرش^(٤٢).
- وهي عندنا خمسة أفعال: فدَخَ وشدَخَ، فطَأَ وشطَأَ، كَفَحَ وكَشَحَ، نتفَ ونتشَ، ندَفَ وندَشَ.

• إبدال الجيم والخاء:

- ورد عند ابن السكيت فعل واحد هو: جَلَعَتِ القنَاعَ وخلَعَتْ^(٤٣).
 - ورد عند أبي الطيب خمسة أفعال هي: انفضجت القُرْحَةُ وانفضَحَتْ، جَذَمَ وخذَمَ، جَفَأَ وخَفَأَ: صرع، جَلَعَتِ القنَاعَ وخلَعَتْ، وزَجَّ بالدمع وزَجَّ^(٤٤).
 - وهي عندنا ستة أفعال هي: جَذَمَ وخذَمَ، جَلَعَتِ القنَاعَ وخلَعَتْ، زَلَجَتْ رِجْلُهُ وزَلَحَتْ، زَمَجَرَ الأَسَدُ وزَمَخَرَ النمر، انفضجت القُرْحَةُ وانفضَحَتْ، جَفَأَ به الأَرْضَ وخَفَأَ.
- وقد تكون الزيادة عندنا كبيرة كما في إبدال الهمزة والعين، إذ وَرَدَ عند ابن السكيت أربعة أفعال^(٤٥)، وعند أبي الطيب اللغوي خمسة أفعال^(٤٦)، في حين بلغ عندنا ثمانية عشر فعلاً^(٤٧).

(٤٢) المصدر السابق ٢: ٢٢٨.

(٤٣) ابن السكيت - القلب والإبدال ١: ٩.

(٤٤) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ١: ٢١٣.

(٤٥) ابن السكيت - القلب والإبدال ١: ١٦.

(٤٦) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ٢: ٥٥٢.

(٤٧) ينظر إبدال الهمزة من العين أو العين من الهمزة في معجمنا.

ومع ذلك فلا ندعي أن معجمنا هذا جامعٌ ومستوفٍ كلَّ ما جاء في كتب الإبدال التي ربَّما ورد فيها ما ليس عندنا، وذلك لاختلاف منهجيتنا في التصنيف عن منهجيتها، وكذا لاختلاف مصادر كل كتاب، ومن ذلك أنه ورد من الإبدال في تاج العروس: (صراً وصرح)^(٤٨). ولم يرد عندنا لأنه ليس مما في لسان العرب. كما ورد في إبدال أبي الطيب -مثلاً-: «أرَّب على القوم وأرَّش: حملَ عليهم ووشى بهم»^(٤٩). وليس في اللسان (أرَّب) بهذا المعنى، ولم يشر إلى إبدال فيه. وورد عن أبي الطيب. باكٌ وضاك بمعنى سفد^(٥٠)، وليس هذا في اللسان... ولنقل مثل هذا في سائر المعاجم وكتب الإبدال.

ثالثاً: منهجنا في العمل والتصنيف:

قام منهجنا في إعداد هذا المعجم على مجموعة من المنطلقات والمبادئ ارتضيناها وهي:

١ - مصدرنا المعتمد هو معجم (لسان العرب) لابن منظور (٧١١ هـ). لكننا لا نزع الكمال في تَبُّعنا حالات الإبدال فيه، فقد يكون فاتنا بعضها، إذ النقص من طبائع كل عمل بشري. ومنهجنا في البحث والتصنيف يقوم على ما يلي:

أ - فرَّقنا بين الإبدال الواقع في الأفعال الذي هو مضمون معجمنا وبين الإبدال الواقع في الأسماء، في حين جمعت كتب الإبدال الأخرى بين الصيغتين الفعلية والاسمية، مثال ذلك أن أبا الطيب اللغوي

(٤٨) الزبيدي - لسان العرب: صرح.

(٤٩) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ١: ٢١٤.

(٥٠) المصدر السابق ١/ ١٣.

أورد في إبدال الزاي والواو: «رَجُلٌ زَعِقٌ وَوَعِقٌ إِذَا كَانَ سَرِيعَ الْغَضَبِ»^(٥١)، أما نحن فلم نذكره لأن هذه الكلمة لم ترد في لسان العرب بصيغة الفعل. ودعانا إلى هذا التفريق والاكتفاء بالأفعال أن المشتقات في العربية تصاغ من الأفعال، فإذا ثبت الإبدال في فعل، أمكن أن يصدق ذلك على كل ما صيغ منه من مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول... وهو بذلك يغني عن تتبُّع الإبدال في الأسماء.

ب- التزمنا الصيغة التي جاء عليها الفعل في لسان العرب، سواء في حالات التجرُّد أو الزيادة أو الاتصال بالضمائر أو الرسم الإملائي. ولكننا قد نضيف أحياناً اسماً: فاعلاً أو مفعولاً، أو ظرفاً، للتمييز بين اللازم والمتعدّي أو للتوضيح، كأن نقول: (فاض الماء وحاض: سال) و(قهر العدو وكهر)، أو (عزق به ولزق)، أو (فخر بما عنده وفخر). وإذا أسندنا الفعل إلى الرجل أو الشيء ونحوهما - ولم يرد ذلك في اللسان - فذلك لتجنب الضمائر وتاء التأنيث ما أمكن.

ج- تتبَّعنا حالات الإبدال في أي مدخل وردت، سواء في مدخل واحد نحو (زحلّ وزحن)، أم في مدخلين مختلفين، نحو (عرص البرق: اضطرب)، وهو في مدخل (عرص)، ولم يذكر معه مبدله (عرت) الذي ورد في مدخل (عرت) بقوله: (عرت البرق: اضطرب)، ولم يذكر فيه مبدله الفعل (عرص)، ولكننا أثبتنا هذا الإبدال فيهما بمعنى (اضطرب). ومثله (زحزح وززع)، إذ لم يُذكر في مدخل واحد، ولكننا وجدناهما في المدخلين (زحّ وززع)، فسلكناهما في المبدلات.

٢- كان منهجنا في معجمنا هذا وصفيّاً لا معيارياً، بمعنى أننا لم نحاول أن

نقيس أو نعلل، أو نرد إلى الجذور. مثال ذلك أننا عددنا قولهم (رَبَّتَ الصَّبِيَّ وَرَبَّى) من إبدال التاء ألفاً بحسب نطقه، في حين عدّه أبو الطيب اللغوي من إبدال التاء ياءً^(٥٢)، لأنه أعاد الألف في (رَبَّى) إلى أصلها المنقلبة عنه وهو الياء.

٣- لم نعدّ من الإبدال ما نصّ معجم لسان العرب على أنه مصحّف، نحو: «نَجَلَ النَّاسَ: سَبَّهَمَ، وَقَدْ صُحِّفَ هَذَا الْحَرْفُ فَقِيلَ نَحَلُ بِالْحَاءِ»^(٥٣). أما شُبْهَةُ التَّصْحِيفِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا فَلَمْ نَعْتَدَّ بِهَا وَجَعَلْنَاهَا مِنَ الْإِبْدَالِ كَالْخِلَافِ حَوْلَ «تَزَلَّعَتْ رِجْلُهُ أَي تَشَقَّقَتْ»^(٥٤) إِذَا جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (زَلَع) «تَزَلَّعَتْ رِجْلُهُ إِذَا تَشَقَّقَتْ». وجاء في (زلغ): «وقال الليث: تزلعت رجليه إذا تشققت. قال الأزهري: والمعروف تزلعت يده إذا تشققت بالعين غير معجمة، ومن قال تزلعت، بالغين المعجمة فقد صحّف»^(٥٥). وكذا الخلاف حول (عَلْهَضَ وَعَلْهَضَ) جاء في اللسان: «عَلْهَضْتُ رَأْسَ الْقَارُورَةِ إِذَا عَالَجْتَ صِمَامَهَا لِتَسْتَخْرِجَهُ... قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: عَلْهَضْتُ، رَأَيْتَهُ فِي نَسْخٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِ الْعَيْنِ مَقِيداً بِالضَّادِ وَالصَّوَابُ عِنْدِي بِالضَّادِ... وَفِي نَوَادِرِ اللَّحْيَانِيِّ عَلْهَضَ الْقَارُورَةَ بِالضَّادِ أَيْضاً إِذَا اسْتَخْرَجَ صِمَامَهَا»^(٥٦).

٤- لم نعدّ من الإبدال ما هو من عيوب النطق أو اللُّغَةِ يَقِيناً، نحو: عَشِقَ وَعَسِقَ، وشانني وسانني كما في بيت الشاعر سحيم عبد بني حسحاس:

(٥٢) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ١٥٣: ١.

(٥٣) ابن منظور - لسان العرب: نجل.

(٥٤) ابن منظور - لسان العرب: زلع.

(٥٥) المصدر السابق: زلغ.

(٥٦) ابن منظور - لسان العرب: علهض.

فلو كنتُ وَرَدًا لَوْنُهُ لَعَسِقَنِّي ولكن رَبِّي سانني بوادي^(٥٧)

يريد (لَعَسِقَنِّي وشانني) بالشين المعجمة.

أما ما فيه شُبْهة اللثغة ولم يُنصَّ عليها فقد عددناه من الإبدال، نحو: «تَسْرِبَلِ الدَّرْعَ وَتَسْغِبَلِ، والرَّايَةَ والغَايَةَ»، وهي لثغة الغين عند التنوخي^(٥٨).

٥- لم نقف في الإبدال عند قول بعض اللغويين كابن سيده: «ما لم يتقارب مخرجاه البتة فقل على حرفين غير متقاربين فلا يسمّى بدلاً، كإبدال حرفٍ من حروف الفم بحرف من حروف الحلق»^(٥٩)، بل عددنا من الإبدال ما تقارب مخرجاه في المبدل والمبدل فيه أو تباعدا، لأن هذا الحكم ليس مجمعاً عليه ولا مثبتاً بدليل، إذ وقع الإبدال في حروف متقاربة المخرج، نحو: (أومأ وأومض) فالهمزة حرف حلقي والضاد حرف شجريّ وكلام ابن سيده في المخصص منقوض بإبدال حرف الميم الشفهي بحرف حلقي في كلٍّ من (لمأ ولَمَحَ وتملَّصَ وتخلَّصَ، وطمَسَ في الأرض وطهَسَ: دخل فيها واغلاً)، ومخالفٌ بما نقله أبو حيان الأندلسي في (شرح التسهيل): «قال شيخنا أبو الحسن بن الصائغ: قلما تجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البدل إلا نادراً»^(٦٠)، وهذا ما ذهب إليه أبو الطيب اللغوي والزجاجي وابن السكيت^(٦١).

٦- لم نقف عند الإبدال في حروف المعاني نحو (بَل وِبَن)، ولا في الأدوات النحويّة من مثل (لَعَلَّ وَلَعَنَّ وَلَغَنَّ وَرَعَنَّ)، ولا في الضمائر، نحو (أنا

(٥٧) المصدر السابق: عسق.

(٥٨) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال - مقدمة المحقّق: ٣٠.

(٥٩) ابن سيده - المخصص ٤: ١٨٤.

(٦٠) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال - مقدمة المحقّق: ٨.

(٦١) المصدر السابق: ٢٣.

وهنا وأنت وهنت)، لأنه لا يُبنى على مثل هذا الإبدال ما هو مفيد لتطوير اللغة وتنميتها، ولأن هذه الإبدالات من مضمونات علم النحو الذي هو أثبت الأنظمة اللغوية ونحن أحوج إلى مفرداته موحدّة.

٧- لم نعدّ الإبدال في حرفين من الكلمة الواحدة إبدالاً نحو: (اغرندي واغلتى: غلب وعلا)، في حين عددناه كذلك في نحو (اغرندي واسرندي)، لأن الإبدال هنا وقع في حرف واحد، ولكننا عددنا في الإبدال ما جاء منه في الأفعال المضعفة نحو (بَحَّ وبَّ) أو (رَفَّ ورفرف) أو في المضاعفة نحو: (دَهَدَقَ وزَهَزَقَ: ضحك عالياً) لأن الإبدال هنا وقع في صوت واحد.

٨- شرّحنا معنى الفعل المبدل إذا لم يكن معناه من المتعالم، نحو: (كأصّ الطعام وكعص: أكل) أو (دلّصّ النابّ ودلق: خرج من مكانه)، أما المعروف المشهور فلم نفسره، نحو (تَبَعَ الماءً وتبع)، أو (حاض عن الشيء وحاد).

٩- إذا كان للفعل المبدل معنيان متباينان أو أكثر ذكرنا الفعل مكرراً نحو: مَثَّ الجرحَ ونَثَّ: دهَنَه.

مَثَّ الغلامُ ونَثَّ: عَرِقَ من السَّمَن.

ونحو: سَبَطَ شعرَهُ وسَمَطَ: حَلَقَ.

سَبَطَ المَتَّهَمُ وسَمَطَ: حَلَفَ.

سَبَطَ النعجَةَ وسَمَطَ: جَزَّها.

أما إذا كان للفعل معانٍ مترادفة أو متقاربة فلم نكرره. ولا يعني ذكرنا لمعنى الفعل المبدل في موضع أنه لا معنى آخر له، بل قد يكون له معنى آخر، ولكن لم يقع فيه إبدال في ذلك المعنى. مثال ذلك أننا ذكرنا الإبدال بين (ذَبَّ وذبل) في قولهم: (ذَبَّ لسانه وذبل: جَفَّ) ولكن لفعل (ذَبَّ) معنى آخر

مشهور هو (دَفَعَ وَمَنَعَ)، لم يُسمع فيه إبدال. أي لا يشترط إذا وقع الإبدال في فعلين بدلالة ما، أن يقع فيهما إذا جاء بدلالة أخرى مغايرة.

١٠ - لم نأخذ بما ذهب إليه (ابن جني) في التمييز بين الفعلين اللذين وقع في أحد أحرفهما إبدالاً، أيهما أصلٌ وأيُّهما فَرْعٌ أو مُبَدَّلٌ، إذ يقول: «متى أمكن أن يكون الحرفان [الكلمتان] جميعاً أصليين، كل واحد منهما قائم برأسه، لم يسع العدول عن الحكم بذلك، فإن دَلَّ دالٌّ أو دَعَتْ ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه، عُمِلَ بموجب الدَّلالة وصيرَ إلى مُقْتَضَى الصَّنعة، من ذلك: (هتلت السماء وهنتت) هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتن تهتاناً، وهتلت تهتل تهتلاً، وهنَّ سحائبٌ هتنَّ»^(٦٢). والإبدال عند (ابن جني) هو في نحو (خامل وخامن) «النون فيه بدلٌ من اللام، ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه يتصرف، وذلك قولهم حمل يخمل خمولاً»^(٦٣) فكثرة تصريفات (خمل) وقلة تصريفات (خمن) دليلٌ عنده على أن هنا إبدالاً، لأنه لا يمكن عدُّ الكلمتين أصليين، فخامل هو الأصل وخامن هو الفرع عنده. أقول لم نأخذ بهذا التفريق، فعددنا من الإبدال كل كلمتين وقع في بعض أحرفهما إبدالاً، بصرف النظر عن كثرة أو قلة تصرف أيٍّ منهما. وحجتنا في ذلك أشياء.

الأول: أن هذه مقولة خلافية، ذلك أن ما لم يعدّه، ابن جني إبدالاً في (هنتت وهتلت) بل جعلهما أصليين عدّه ابن السكيت إبدالاً صريحاً، وذلك عندما مثل للإبدال بقوله: «هنتت السماء تهتن تهتاناً وهتلت تهتل

(٦٢) ابن جني - الخصائص ٢: ٨٢.

(٦٣) المصدر السابق: ٢: ٨٦.

تَهْتَالاً، وَهِنَّ سَحَائِبٌ هُتَّنَ وَهْتَلْنَ، وَهُوَ فَوْقَ الْهَطْلِ»^(٦٤).

ومعروف أن (ابن السكيت) هو أقدم من صنّف في الإبدال.

الثاني: قول أبي حيان الأندلسي - كما قدّمنا - في شرح التسهيل: «قال شيخنا أبو الحسن بن الصائغ: قلّما تجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البديل إلا نادراً»^(٦٥). ومعنى هذا - لو سلّمنا برأي ابن جني - أن معظم أفعال العربية فرّوع، وهذا ما لم يُقل به أحد.

الثالث: لا يعقل أن يكون الأوائل قد وضعوا مرة واحدة المبدلات كلها من نحو (قَطَّ وقَطَرَ وقَطع وقَطل وقَطف وقَطم) وجعلوها جميعاً أصولاً، والأقرب إلى العقل أن الناطقين الأول وضعوا فعلاً واحداً ثم نوّعوا دلالاته بالإبدال وصارت كلها أصولاً، إذ إن تعريفات كل منها لا تقل عما سواه.

الرابع: الدليل على أن المبدل يصبح أصلاً هو تصرّفه والاشتقاق منه كالأصل كما في قولهم: خطف واختطف وخذف واختدّف، وقولهم: وَمَأْ إِلَيْهِ وَأَوْمَأَ وَوَبَأَ إِلَيْهِ وَأَوْبَأَ، وقولهم: مَدَحَ وَتَمَدَّحَ وَمَدَّهَ وَتَمَدَّدَهُ، ومار أهله وغارهم، ويمير أهله ويغيرهم: يجلب لهم الطعام. ومعروف أن الاشتقاق قياسي من الأفعال ما عدا الجامد منها. ولكن قد يشيع بناء من هذه الاشتقاقات أكثر من غيره.

الخامس: أن كل من ألف في الإبدال لم يفرّق بين الفعلين اللذين وقع فيهما إبدال إن كانا أصلين أم أصلاً وفرعاً، بل عدّوا كل ما وقع بينهما إبدالاً في حرف إبدالاً، بصرف النظر عن قلة أو كثرة تعريفات أيّ منهما. ومثال ذلك ما جاء في إبدال أبي الطيب اللغوي: «يقال: نَبَثُ التراب

(٦٤) ابن سكيت - القلب والإبدال: ١.

(٦٥) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال - مقدمة المحقق: ٨.

من البئر نَبْئًا ونَبْشَةً نَبْشًا»^(٦٦)، مع أن تصريفاتهما متماثلة؛ إذ ورد من تصريفات (نبش) في اللسان ثماني كلمات بين فعل مضارع ومصدر واسم مفعول. وورد من تصريفات (نبث) مثلها، ولم يعدّهما أصلين. وجاء فيه: «غلط في الحساب وغلث»^(٦٧)، ولم يُقْل إن (غلط) أصلٌ و(غلث) فرع. مع أنه ورد من تصريفات (غلط) في اللسان نحو عشر كلمات، ولم يرد من تصريفات (غلث) إلا أربع كلمات. وحتى في الاستعمال فما نسبة استعمال كلٍّ من غلط وغلث؟!!

السادس: وهو أهم من كل ما سبق أنه لا يُبْنَى على معرفة أيّ الفعلين هو أصل مبدل فيه أو فرعٌ مُبدلٌ أيُّه فائدة عمليّة يمكن توظيفها لتطوير اللغة العربية وتوليد كلم جديد فيها. ما دامت العربية تسمح بالاشتقاق منهما جميعاً سواء أَعْدًا أصلين أم أصلاً وفرعاً. ومعروف أنه لا يُفَرِّق في الاشتقاق بين العربيّ والمعرَّب (ذي الأصل الأعجمي)، إذ يُعَامَل الثاني معاملة العربي الأصل تصرُّفاً واشتقاقاً...، فما بالكم بخلاف لغويّ نظريّ لا عائد له ولا طائل من ورائه.

وخلاصة القول: يجيء هذا المعجم ليقدم مرجعاً سهلاً المأخذ والمتناول للباحثين من اللغويين واللسانيين. وليدعو إلى استثمار هذه الخاصية الاشتقاقية في العربية، بغرض توليد كلمات جديدة ترفد العربية التراثية، وليستدرك ما قد يكون فات غيره من كتب الإبدال، ولتوضيح بعض أحكام الإبدال وتصويبها.

اللهم علمنا ما ينفع وأنفع بما علمتنا

(٦٦) أبو الطيب اللغوي - كتاب الإبدال ١: ١٧٥.

(٦٧) المصدر السابق ١: ١٢٦.

المصادر والمراجع

- ابن جني - الخصائص - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٤ (د.ت).
 - ابن السكيت - القلب والإبدال (عن المكتبة الشاملة - ترقيم الصفحات غير موافق للمطبوع).
 - ابن سيده - المخصّص - تح د. خليل جفال - ط ١ - ١٩٩٦.
 - ابن منظور - لسان العرب - دار المعارف - مصر.
 - أبو الطيب اللغوي - الإبدال - تح عز الدين التنوخي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٩٦١.
 - أبو عمرو الداني - التيسير في القراءات السبع - تح أوتوتريزل - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٤.
 - د. أحمد مختار عمر وفريقه - المكنز الكبير - دار سطور ط ١ (٢٠٠٠) م - الرياض.
 - الثعالبي - فقه اللغة وسر العربية - دار الكتب العلمية - لبنان (د.ت).
 - الحملاوي - شذا العرف في فن الصرف - تح نصر الله عبد الرحمن نصر الله - مكتبة الرشد - الرياض.
 - الزبيدي - تاج العروس - دار الهداية.
 - د. صبحي الصالح - دراسات في فقه اللغة - دار العلم للملايين - ط ١ - ١٩٦٠.
 - عبد الله أمين - الاشتقاق - القاهرة ١٩٥٦.
- الدوريات:
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٢٣ ج ٣.